أثر الشراكة الدولية على الفلاحة الجزائرية

أ/ بوعزيز عبد الرزاق– جامعة المدية

Abstract :

The national plans for the agricultural development came with the big challenges carry between his folds goals for facing challenge which imposes by the new economic circumstance, representing by the placing in light of the partnership with European Union, and acquisition in the good supports for the accession to the worldwide organization of the commerce "WTO". This way so indeed the strategic sector foot towards supports of the motive agricultural development and sending vital once again in rural fielders.

الملخص: جاءت مخططات التنمية الفلاحية المتتالية تحمل بين طياتها أهدافا لمواجهة التحديات الكبرى التي يفرضها الظرف الاقتصادي الجديد، المتمثل في التموقع في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واكتساب أو التقوي بأحسن الدعامات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "**OMC**". وهكذا فإن إستراتيجية القطاع ستمضي قدما نحو دعم حركية التنمية الزراعية وبعث الحيوية من جديد في الفضاءات الريفية.

المنارة للاستشارات

مقدمة:

في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي عمدت الجزائر كغيرها من البلدان النامية إلى بذل جهود معتبرة بهدف تأهيل اقتصادها وإرساء قواعد للتجارة العالمية عن طريق المشاركة في الاتفاقات المتعلقة بتنظيم العلاقات التجارية الدولية والمعاهدات الكفيلة بتنظيم الشؤون التجارية والعلاقات التبادلية بين الدول. وهذا راجع لكونها أدركت أنه من الصعب عليها تحقيق نمو اقتصادي بمعزل عن العالم. فلأجل ذلك باشرت الإصلاحات من خلال برامج التعديل الهيكلي، واتخذت قرار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كسبيل لدفع وتيرة النمو الاقتصادي، وقدمت طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية باعتبارها كيانا يشرف على تنظيم العلاقات الدولية، وعلى توجيه السياسات التجارية بعدما زالت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (**GATT**)، ونظرا كذلك لأهمية هذه المنظمة أي؛ال OMC ودورها الفعال في توجيه الاقتصاد العالمي الجديد. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان البقاء خارج المنظمة العالمية للتجارة أشد ضررا من الانضمام إليها والعيش في غمارها، وهذا ما عبر عنه وزير التجارة العماني عند بدء مفاوضات السلطنة مع هذا الكيان حيث قال:" إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مشكلة وعدم الانضمام إليها مشكلة أكبر" [1]، وعلى هذا الأساس أوردنا هذا الموضوع الذي نحاول التعرف من خلاله على مدى ملائمة الإستراتيجية الفلاحية الجديدة لمتطلبات الشراكة الدولية بما فيها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وكذا التعرف على الانعكاسات المحتملة لهذه الشراكة خاصة على القطاع الفلاحي نظرا لأهميته الكبيرة في هذا الإطار، ومعتمدين في ذلك على تتبع مزايا الشراكة في هذا القطاع ومعالجة الأطروحات المقدمة لحماية الفلاحة الجزائرية وقطاعاتها في إطار مفاوضات الانضمام وانعكاس ذلك على السياسة الفلاحية العامة.

1- اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وآثاره على القطاع الفلاحي الجزائري.

يمثل الاتحاد الأوروبي اليوم أكبر التكتلات الاقتصادية المنافسة لأمريكا واليابان، كونه استطاع الوصول إلى درجة كبيرة من الوحدة المتكاملة باعتماد منهجية توحيد السياسات الاقتصادية، التجارية، النقدية والضريبية ... وتحرير التبادل التجاري وحرية انتقال عوامل الإنتاج وحتى الأشخاص بين أطراف هذه الدول مما سمح لهذه الدول الأوروبية أن تكون قطبا اقتصاديا مهما في الاقتصاد العالمي وفي الخارطة التجارية الدولية. وعلى هذا الأساس باشرت الجزائر مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1993 معتمدة في ذلك على قيمة المبادلات التجارية ذات الأهمية بينها وبين دول هذا الاتحاد، من أجل الاستفادة من الخبرات الصناعية وتطوير المؤسسات الجزائرية وعولمة الاقتصاد الجزائري قبل الانضمام إلى

المنارة للاستشارات

المنظمة العالمية للتجارة. وبعد 17 جولة من المفاوضات تم التوصل إلى إبرام اتفاق الشراكة في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، والتي تم التوقيع عليها بصفة رسمية يوم 22 أفريل2002 بمدينة "فالينسيا"الاسبانية[2].

لقد كان إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإرساء الجزائر لخيار الاقتصاد الحر نابعا من تيقنها من ضرورة تموقعها في الأسواق الخارجية وانفتاحها على المنافسة الدولية على جميع الأصعدة الاقتصادية الصناعية، التجارية، الفلاحية، الخدماتية وحتى المعلوماتية " بمشاركة الاتحاد الأوروبي برؤوس الأموال والتكنولوجيا ودعم أكبر لبرامج الإصلاح الذي يهدف إلى تغيير جذري لفعاليات الاقتصاد الجزائري بتنويع نشاطاته" [3] وبضمان مشاركته الفعلية في الاتفاقات الدولية. وعلى هذا الأساس اتفق المتفاوضون الجزائريون مع المتعاملين الأوروبيين على عدة إجراءات من شأنها حماية القطاعات الصناعية والفلاحية من منافسة المنتجات الأوروبية، كون المنتجات الوطنية لم تصل مستوى النوعية والقدرة التنافسية العاليتين التي تتمتع بها المنتجات الأوروبية. فمن هذه الإجراءات ما اتفق عليه منذ بداية المفاوضات في نهاية سنة 1997 من امتيازات تمنح لقطاع الصناعة والفلاحة تتمثل في[4]:

- دعم الاتحاد الأوروبي لمرافقة تأهيل الصناعة الجزائرية كي توافق المقاييس الأوروبية التي تعتبر شرطا ضروريا للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي والاندماج في اقتصاد السوق،
- وضع إجراءات حماية لصالح المزارعين لبعض المنتجات كالحبوب والبذور المنتجة محليا وعدم تعريضها لمنافسة بعض المنتجات الأوروبية.

– الآثار الإيجابية المرتقبة لاتفاق الشراكة في القطاع الفلاحي.

من المعروف أن لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي آثار إيجابية على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، وهذا نظرا للخصوصيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، ولمكانتها المهمة في منطقة البحر المتوسط. فمن بين هذه الإيجابيات ما استفادت به الجزائر من امتيازات خاصة بقطاع الفلاحة وببعض الصناعات الناشئة الأخرى والتي تمثلت في :

1- الامتيازات المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الاتحاد الأوروبي حيث تضمن الاتفاق ما يقارب 800 منتوج فلاحي[5]،

2- الامتياز المتعلق بفرض حصص لاستيراد مواد زراعية مثل الحبوب والحليب مع مراعاة نسبة الإنتاج الوطني،

3- إعطاء مزايا أخرى للصادرات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري بالتركيز على نظام الحصص للمواد الأوروبية،

المنارة للاستشارات

4- بما أن الجزائر لا تصنف ضمن الدول المصدرة للمنتجات الفلاحية، وهذا كون صادراتها لا تتجاوز "100 مليون دولار مقابل واردات تتجاوز عادة 2.5 مليار دولار منها ما يقارب 70 % من أوروبا فإنها لا تخضع لنظام الحصص،

5- زيادة الإنتاج الداخلي الفلاحي بسبب زيادة الاستثمارات وتنوعها.

فهذه الامتيازات تعطي القطاع الفلاحي دفعا يؤهله لتبوء مكانة مرموقة ضمن المحيط الأوروبي إذا ما تم استغلال هذه الامتيازات استغلالا أمثلا.

- الآثار السلبية المحتملة لاتفاق الشراكة.

بالنظر للآثار الايجابية التي يمكن أن تحققها الجزائر من شراكتها مع دول الاتحاد الأوروبي فإن هناك أثارا سلبية محتملة يمكن أن يتكبدها اقتصادها عموما والقطاع الفلاحي خصوصا تتمثل أساسا في :

- المنافسة اللامتكافئة والحادة التي يتمتع بها المنتوج الأوروبي مقابل المنتوج الوطني. وهذا يرجع للجودة العالية للمنتوج الأوروبي وتكاليفه المنخفضة،

- التباين الكبير في دعم القطاع الفلاحي، إذ تحظى الفلاحة الأوروبية بدعم كبير يتراوح ما بين 40 إلى 70% في حين لم يتعد دعم الفلاحة الجزائرية 4.5%، الشيء الذي يؤثر على المردودية الإنتاجية للفلاحة الجزائرية ويضعف من تنافسيها،

- تحويل القطاع الفلاحي الجزائري من قطاع مكثف باليد العاملة إلى قطاع مكثف برأس المال والتكنولوجيا مما يؤثر سلبا على نسبة التشغيل الفلاحي التي تمثل حوالي 24% في هذا القطاع.

2- القطاع الفلاحي في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

في إطار الاتفاقات الدولية وعلى غرار الشراكة الجزائرية الأوروبية سارعت الجزائر إلى تقديم طلب انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة بعد انطلاقها في جملة من الإصلاحات لمختلف القطاعات بهدف ترقية الاقتصاد الوطني وتطويره والاستفادة من الامتيازات التي قد تعود عليه عند الانضمام. ولقد جاءت هذه الخطوة بعد ما كانت الجزائر قدمت في 30 أفريل1987 مقررا تبين فيه نيتها في الانخراط والتعاقد في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية الـ (GATT) بعد ما كانت تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في الاتفاقية. وفي جوان 1987 تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف وطلب الجزائر، هذا الفوج الذي اجتمع في أفريل1988. وفي نهاية أعمال جولة الأوروغواي التي شاركت فيها الجزائر كعضو ملاحظ قامت بالتوقيع على القرار النهائي بمدينة مراكش المغربية.

- إجراءات عولمة الفلاحة الجزائرية اعتمادا على مفاوضات المنظمة.

المنارة للاستشارات

قامت الجزائر ببذل جهود معتبرة لإصلاح الاقتصاد الوطني غرة تقديم طلبها بهدف الانضمام إلى المنظمة معتمدة عدة مناهج إصلاحية منها إعادة هيكلة الاقتصاد، استقلالية المؤسسات العمومية والتعديل الهيكلي وتبني نهج الخصخصة.

فإعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات العمومية واسترجاع نجاعتها وفعاليتها نظرا للإختلالات المتعددة التي عانى منها الجهاز الإنتاجي جراء طبيعة التنظيم المؤسساتي الذي كان سائدا آنذاك. ولما لم تفلح هذه الإصلاحات أي؛إعادة الهيكلة بما فيها العضوية والمالية، ولم تنجح استقلالية المؤسسة العمومية، لجأت السلطة إلى تبني سياسات التعديل الهيكلي والخصخصة اعتمادا على إجراءات صندوق النقد الدولي، تحسينا وتداركا لما بلغه الاقتصاد من التدني والاختلالات التوازنية الداخلية والخارجية، إذ وصلت المديونية الخارجية قيمة 25.72 مليار دولار، وبلغت الديون 82.2 % من مجمل الصادرات الوطنية سنة 1993، لتصل إلى 100 % في بداية سنة 1994، وبلغت البطالة مستوى 27 % سنة 1993، كما وصل معدل نمو الإنتاج الزراعي (-4 %) والناتج الداخلي الخام (-2.5 %) سنة 1994 ووصل معدل التضخم إلى 28.3 % سنة 1995[6].

هذا وشهد القطاع الفلاحي كغيره، تصحيحات ذاتية ومدعومة خاصة بعد إصلاحات 1987 بهدف ترقية القطاع وإعطاء المؤسسة الفلاحية دورها الريادي بعد ما عانت العديد من المشاكل منها ضعف المردودية، شدة المنافسة بفعل تحرير التجارة الخارجية وانفتاح النشاط الاقتصادي، خسارة الصرف الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار، تحرير وارتفاع أسعار وسائل الإنتاج، صعوبة الحصول على القروض ومشاكل الملكية العقارية، هذه المشاكل التي سعت السلطة إلى محاولة القضاء عليها من خلال السياسات الفلاحية المتبعة منها قانون 19/87، قانون التوجيه العقاري 25/90 وقانون الاستصلاح عن طريق الامتياز الذي جاء لتخليص القطاع الفلاحي من المشكل العقاري ولو جزئيا وإعطاء الفلاحين فرصة الاستثمار الفلاحي الفعال.

وقد ارتبطت المفاوضات المتعلقة بالفلاحة أساسا بما يلي[7]:

- تثبيت الحقوق الجمركية بمعدلات حقيقية خاصة ميزة التقدير والشفافية،
- تحديد التدخلات الميزانية للدولة وتحديد الدعم الفلاحي بـ 10% من قيمة الإنتاج الإجمالي،
- إلغاء وتعطيل الإعانات المتعلقة بالصادرات الفلاحية.

– الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي.

يترتب عن الالتحام العالمي من خلال سياسات التحرر الاقتصادي والانفتاح في إطار المنظمة العالمية للتجارة العديد من الآثار الإيجابية التي هي نتاج التأهيل الاقتصادي ورغبة الوصول إلى مستوى الكفاءة والتنافسية العاليتين، كما ينجم عنه جملة من الانعكاسات السلبية المحتملة والتي تكون غالبا نتاج عدم

المنارة للاستشارات

مسايرة النمو الاقتصادي في بلد معين للتطورات العالمية، والأنماط التنموية الحديثة، وكذلك لضعف المنظومة الإنتاجية للمؤسسات أمام المنافسة الأجنبية. وتتحدد هذه الآثار سلبية كانت أو إيجابية بالعوامل الخمس الآتية[8]:

1- هيكل الصادرات: أي مدى اعتماد القطر المعني على المنتجات المحددة في تشكيلة صادراته،

2- مدى عمق تحرير التجارة الذي حققته أو يمكن أن تحققه القطاعات ذات العلاقة بالنسبة للقطر المصدر،

3- اتجاه التجارة، أي التوزيع الجغرافي للصادرات بين الدول النامية والمتقدمة،

4- درجة الانفتاح، أي مدى اتباع القطر المعني للإحلال محل الاستيراد، أو الإستراتيجية القائمة على التصدير،

5- مستوى التنمية، أي كون القطر المعني متقدما، أو ناميا، أو من البلدان الأقل نموا.

لذلك فإن للانضمام إلى المنظمة له عدة ايجابيات متوقعة الحدوث كما له عدة سلبيات محتملة في حالة استمرار نمط الإصلاحات غير الناجعة وغياب إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الكفؤة. فمن هذه الآثار ما يلي:

- الآثار الايجابية للانضمام.

تنبع الآثار الإيجابية لانضمام أي قطر من مقدار المكاسب المحصل عليها من انخراطه في خضم هذا التنظيم، والانقياد إلى القوانين والمبادئ التي تؤطره، فمن هذه الآثار مايلي:

1- تمنح الاتفاقات وقواعدها مناخا تجاريا يسمح بقدر معقول من التنبؤ التجاري بما يحقق هدف إعداد الخطة التسويقية والتصديرية[9] ، كما أن هذه الاتفاقات تتضمن التزامات وحقوقا، وممارسة هذه الحقوق يقتصر على الدول الأعضاء دون غيرهم،

2- تحقق مراجعة السياسات التجارية شفافية دائمة للتطورات في السياسات التجارية للدول الأعضاء الشركاء التجاريين، مما يتيح فرصة هامة لمتخذي القرارات، كما يمكن الدول الأعضاء من اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات التجارية الذي يحقق جدية تطبيق القواعد على كافة الأطراف، مع وجود آلية خاصة لإجراءات ردعية في حالة عدم التنفيذ،

3- نمو قطاعات الإنتاج في الدول النامية، وهذا من خلال الإجراءات التي تنطوي عليها اتفاقات الانضمام، كتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية لهذه القطاعات، أو على السلع الأساسية، أو دعم هذه القطاعات وصادراتها. إذ أن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية، أو على مستلزمات الإنتاج مثلا من شأنه تخفيض تكاليف الإنتاج، مما يؤثر إيجابا على المستوى العام للأسعار بالانخفاض

المنارة للاستشارات

وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي. والشيء نفسه يقال بالنسبة للدعم بصورتيه سواء دعم الإنتاج، أو دعم التصدير،

4- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، إذ أن الانضمام يحث الدول النامية على زيادة كفاءتها الإنتاجية حتى تستطيع منافسة الدول الأخرى." لأنه عادة ما يؤدي العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة، وهذا على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمشروعات في الدول النامية، حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلي والحصول على حصة في الأسواق الخارجية(...)"[10] ،

5- فرصة الدول النامية للنفاذ لأسواق الدول المتقدمة، وهذا من خلال إجراءات المنظمة التي تقضي بإلزام الدول المتقدمة بإلغاء دعم منتجيها، وإعطاء الفرصة للدول النامية لدعم قطاعاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى تنافسية تتيح إمكانيات أكبر نسبيا لصادرات هذه الدول للنفاذ لأسواق الدول المتقدمة،

6- الآثار المتبادلة لانتعاش اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، والتي تتم من خلال التكامل بين اقتصادياتهما، هذا الانتعاش الناشئ عن حركة التجارة العالمية في إطار هذه الاتفاقيات.

إما ما يمكن أن تستفيده الجزائر من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة في القطاع الفلاحي- موضوع الدراسة- ما يلي :

1- تحرير التجارة وفقا لاتفاقيات المنظمة مما ينتج عنه تحرير تجارة السلع الغذائية التي تمثل أكبر الواردات الجزائرية أهمية، وهذا من شأنه أن يدفع لرد الاعتبار للقطاع الفلاحي من خلال تأهيله، وتنمية الميزة التنافسية له، وزيادة الحافز الاستثماري مما يؤدي لتحقيق تنمية تلاءم الوضع الجديد،

2- من ناحية أخرى، فصادرات الجزائر من المواد الغذائية لا تتعدى 1% من مجموع الصادرات وهي ضئيلة جدا وتخص بعض المواد كالتمور، العنب والنبيذ إلا أن الجزائر بإمكانها الاستفادة منها من خلال ما يأتي :

- احتمال ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية مما يشجع الجزائر على زيادة الإنتاج فيها، وهذا بدوره يتطلب تأهيل القطاع الفلاحي من خلال الإصلاح متعدد المجالات، وهو ما باشرته الجزائر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للصيد البحري وتربية المائيات ومخطط الإنعاش الاقتصادي،

- استفادتها من مبدأ تقسيم العمل والتخصص جراء ارتفاع الأسعار الداخلية لمنتجات مختلفة الدول، نتيجة رفع الدعم عن القطاع الفلاحي مما يسمح للجزائر بالتوسع في إنتاج السلع الفلاحية التي تتمتع

المنارة للاستشارات

فيها بميزة نسبية وتكاليف منخفضة، ولو أدى ذلك إلى إحلال تلك السلع محل إنتاج سلع أخرى مرتفعة التكاليف،

3- استفادتها من الإجراءات المتعلقة بتخفيض الدعم على المنتجات الفلاحية والذي يدخل ضمن اتفاقات الانضمام والذي يسمح للدول النامية– دون الدول المتقدمة – منها الجزائر بتقديم دعم داخلي كدعم الاستثمارات الفلاحية، دعم مداخيل الإنتاج للفلاحين ذوي الدخول المنخفضة، دعم تخفيض تكاليف تسويق الصادرات ودعم البحث والإرشاد الفلاحي. بالإضافة إلى مقاومة الآفات الفلاحية ودعم التنمية الريفية وبرامجها بشكل موسع،

4- استفادتها من نسبة الحد الأدنى المعفى من التخفيض بالنسبة للدعم والمحدد بـ 10% في حين أن الجزائر حاليا تقدم نسبة دعم لا تتجاوز 4.5 % للقطاع الفلاحي، أي؛ أن الجزائر أمامها فرصة كبيرة ووقت كاف لترقية القطاع الفلاحي وإنعاشه قبل إقحامه في المنافسة الدولية،

5- استفادتها من النظام الحسابي المركب المعتمد من قبل المنظمة والقائم على أساس تجميع كافة صور الدعم الداخلي في رقم واحد يعبر عن ما يتمتع به الإنتاج الزراعي من مساندة حكومية في كل دولة يسمى "متوسط إجراءات المساندة"، حيث نصت هذه الاتفاقية في هذا الشأن على تخفيض هذا المعدل بنسبة 20% خلال06 سنوات للدول المتقدمة، ونسبة 13.3 % خلال10 سنوات للدول النامية. وبالتالي الجزائر عند انضمامها لها مدة كافية لتأهيل قطاعها الفلاحي وإنعاشه[11] ،

6- وفيما يتعلق بالرسوم الجمركية، تستفيد الجزائر في حالة انضمامها من تخفيض للرسوم الجمركية بمقدار 24 % على مدى10سنوات.كما "أن إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات وواردات المدخلات الزراعية(آليات، أسمدة، مبيدات....) من شأنه أن يحسن من معدلات التبادل التجاري الزراعي ويزيد من قدرة المزارعين على المنافسة في الأسواق العالمية[12] "،

7- إن إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية سيخفف من العبء على ميزانية الدولة[13] ،

8- استفادتها من التزام إعطاء المنظمة بإلغاء جميع القيود الفنية على الواردات الفلاحية وخفض القيود الجمركية مما يسمح للصادرات الفلاحية بالتوغل إلى الأسواق الدولية أو التوسع في الصادرات الفلاحية للأسواق التقليدية التي كانت تضع قيودا تحد من حجم الصادرات قبل الانضمام إلى المنظمة،

9- إعفاءها المؤقت من المعايير الصحية التي تفرضها الدول المتقدمة على التجارة مما يسمح للجزائر بتطوير قدرتها في مجال الإجراءات الصحية والاستفادة من المساعدة الفنية التي يقرها اتفاق الإجراءات الصحية خاصة في المدى القريب والمتوسط[14] ،

11- يعتبر الانضمام فرصة للجزائر، ذلك يسمح لها بتقديم دعم داخلي غير مسموح به للدول المتقدمة وهو دعم الاستثمار في المجال الفلاحي، ودعم مداخيل الإنتاج للمنتجين ذوي الدخول المنخفضة

المنارة للاستشارات

بالإضافة إلى تخفيض تكاليف النقل الدولي ودعم الإرشاد الفلاحي، وكذا تشجيع التنمية الفلاحية الحالية[15].

– الآثار السلبية للانضمام.

تتجلى الانعكاسات السلبية فيما يمكن أن تتكبده الجزائر كدولة نامية من خلال انضمامها إلى اتفاقات المنظمة، إذ أن فكرة عدم الانضمام لا تعني حلا لتحاشي السلبيات، لأنه بالمقابل لن يستفيد من الإيجابيات سوى الدول الأعضاء، في حين أن السلبيات سوف تأتي على الدول الأعضاء وغير الأعضاء لكن بنسب متفاوتة. ومن هذه السلبيات ما يلي:

1- بالنسبة للإلغاء التدريجي المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى الزيادة في أسعار استيراد الغذاء بالنسبة للدول النامية، مما ينعكس سلبا على موازين مدفوعاتها وعلى معدلات التضخم لديها،

2- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة بتكلفة أقل وبجودة أفضل مما سيكون له أثارا سلبية على الصناعات الوطنية خاصة الناشئة،

3- يؤدي خفض الرسوم الجمركية إلى عجز الخزينات العامة في الدول النامية، وضعف نمو الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العمومية المتزايدة، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، أو فرض ضرائب ورسوم جديدة على الأفراد والمشروعات، التي تؤثر سلبا على تكاليف الإنتاج وعلى الأسعار.

أما الانعكاسات السلبية المحتملة على الاقتصاد الجزائري علاوة على ما سبق يمكن أن نستشفها انطلاقا من عدة اعتبارات مختلفة منها: كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، اقتصاد مديونية، اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد، مما قد يؤثر على فعاليته في حالة انضمامه إلى المنظمة دون معالجة هذه الآفات اللاحقة به. وهذه السلبيات ممثلة في[16]:

1- تعد الجزائر من البلدان التي تعاني من تبعية للخارج ومن المحتمل أن ترتفع أسعار المنتجات الغذائية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد مما قد يزيد من فاتورة الغذاء الجزائري علما أن25% من إجمالي واردات الجزائر عبارة عن مواد غذائية أي؛ ما قيمته 2,3مليار دولار،

2- سيترتب من جراء تخلي الجزائر عن الدعم الداخلي للسلع الزراعية- وهذا على حسب ما تمليه اتفاقية السلع الزراعية- ارتفاع أسعار هذه المنتجات في سوقها الداخلية، مما يؤدي الى نقص متزايد للانتاج المحلي وكذا ضعف القدرة الشرائية لمستهلكيها المحليين،

المنارة للاستشارات

3- أن الميزة الخاصة لقطاع الزراعة المتمثلة في ارتكازه على استيراد منتج واحد والمتمثل في الحبوب، إذ أن الجزائر تستهلك حوالي50%من الكمية الإجمالية المتداولة من هذه السلع ذات الاستهلاك الواسع.وبالتالي سيؤثر على اتفاقيتها في هذا الميدان،

4- إن نقص البنية الأساسية سيعرقل سرعة نقل المنتجات القابلة للتلف نحو الأسواق، مما يزيد من تكاليف التسويق ويعيق الاستثمارات.

يضاف إلى ذالك[17]:

5- عدم استفادة الجزائر من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع والخدمات من خلال انضمامها إلى المنظمة، وهذا نظرا لضعف الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزيد غالبا عن معدل 1.8 % من إجمالي صادرات السلع. وهذا طبعا في حالة بقاء النمط الاقتصادي التنموي على ما هو عليه ودون مسايرته للتغيرات الحالية،

6- ضعف القطاع الفلاحي في تأمين السلع الأساسية الغذائية التي تمثل نسبة هامة ضمن الواردات الجزائرية تصل إلى حوالي (1/3) مليار دولار، أي؛ ثلث الواردات، كما أن تحرير التجارة الخارجية بموجب اتفاقيات المنظمة يستلزم رفع الدول المتقدمة الدعم عن منتجاتها الفلاحية، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وستتحمل الجزائر خسائر كبيرة لا تقل عن300- 400 مليون دولار من أصل خمسة (05) مليار دولار المقدرة كخسائر بالنسبة للبلدان العربية،

7- قد يترتب على انضمام الجزائر المرتقب أن تصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب، وهذا بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي نظرا للمشاكل الفلاحية كمشكل العقار، نقص التمويل والقرض الفلاحي ... مما يستلزم غزو المنتوج الأجنبي للمنتوج المحلي في إطار منافسة غير متكافئة،

8- ضعف التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة فيما يتعلق بالإجراءات الصحية اللازمة للمنتجات الفلاحية، مما يقيد التجارة الفلاحية الجزائرية جراء ضعف وقلة الموارد المالية اللازمة للأبحاث المتعلقة بذلك.

وعليه فالآثار المتوقع حدوثها ضمن اتفاقيات النظام الجديد للتجارة العالمية تشترك فيها أغلب الدول النامية كما أسلفنا، إلا أن نسبة الاستفادات تتفاوت من دولة نامية لأخرى، وهذا يعود لكون الآثار المتوقعة على اقتصاديات الدول النامية متباينة فيها الإيجابي وفيها السلبي، وان كان غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع فان الآثار الإيجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي يتسنى للدول النامية الانتفاع بها.

- إجراءات حماية الاقتصاد الوطني في ظل الشراكة الدولية.

المنارة للاستشارات

إن دخول الجزائر غمار الشراكة الدولية بأنواعها المختلفة يتطلب منها اعتماد العديد من السياسات الاقتصادية الكفيلة بحماية اقتصادها الفتي في هذه الظروف، هذه الحماية التي تكون أما عن طريق الاتفاقات التي تخرج بها من المفاوضات مع مختلف الدول الشريكة أو من خلال الاستثناءات التي تحاول الاستفادة منها كغيرها من الدول النامية وتوجيهها بكاملها لما يخدم اقتصادها ولما يمنح له الفرصة الكافية للرقي والتطور. فالاتفاق الزراعي دعا جميع الأقطار الأعضاء إلى تحويل القيود الكمية وغيرها إلى تعريفات ذات أثر جماعي متعادل. وتخفيض جميع التعريفات بنسبة 36% خلال ست سنوات اعتبارا من الأول من كانون الثاني/يناير عام 1995 فيما يتعلق بالدول المتقدمة ونسبة 24% خلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية، وأن جميع التخفيضات على التعريفات ملزمة ومدرجة في الجداول الوطنية للدول[18]. إذ أن إجراءات تحويل القيود الكمية إلى تعريفات تعتبر أسلوبا مهما في حماية الزراعة ويمكن من خلال أثرها الإيجابي تحسين ظروف التصدير، كما يمكن أن تكون هذه العملية عاملا لتطبيق" تعريفات بالغة الارتفاع تصل أحيانا إلى نسبة 200% و300% بسبب شدة القيود الكمية التي كانت قائمة من قبل".

أما فيما يتعلق بالإجراءات الحمائية بخصوص ما قد تتعرض له هذه الدول من ارتفاع أسعار المواد الغذائية فإجراءات الاتفاق قضت بإنشاء آليات ملائمة للحيلولة دون الآثار السلبية للتجارة الزراعية على توفر هذه المواد بالقدر الكافي للدول النامية وبالأخص الدول الأقل نموا، والدول المستوردة الصافية للغذاء. هذه الأساليب الحمائية جاءت عندما أثبتت تجارب الدول عدم فعالية القيود الجمركية لوحدها لحماية المؤسسات الوطنية، بل لكي تكون حماية هذه الأخيرة فعالة لا بد من ترقيتها بتقديم الدعم خلال إجراءات خاصة، على أن لا يكون هذا الدعم ماليا مباشرا تجنبا للتضخم وآثاره. خاصة في إطار المنظمة العالمية للتجارة. إذ تمنح للجزائر فرصة حماية مؤسساتها ونسيجها الصناعي والفلاحي والخدمي عن طريق اتفاقيات المنظمة أو عن طريق الاستثناءات التي تمنح للدول النامية طالبة الانضمام أو حديثة العهد بالانضمام.

– الحماية من خلال اتفاقيات المنظمة العالمية.

إن حماية أي اقتصاد في إطار اتفاقيات المنظمة العالمية يتم اعتمادا على اتفاقية الإجراءات الوقائية والتي من خلالها يسمح للدول الأعضاء في المنظمة باتخاذ الإجراءات الوقائية التي تحصن الصناعات المحلية الناشئة أو التي لم تبلغ درجة عالية للمنافسة، وهذا عن طريق فرض رسوم جمركية على واردات سلعة معينة أو تحديد حصة مستوردة من سلعة معينة وهذا الإجراء يعتمد على المادة 19 من اتفاقيات المنظمة. والدول النامية كالجزائر وغيرها لها فترة 10 سنوات لوقاية صناعاتها بهذا الإجراء وهي فترة كافية للتأهيل الاقتصادي المنشود.

المنارة للاستشارات

كذلك من إجراءات الحماية ما أوجدته الاتفاقية لحماية الدول النامية، وعلى الأخص الصغيرة التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 1000 دولار، والمتعلق بإمكانية الحصول على تعويض عن الآثار السلبية الناتجة عن الانخفاض التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين والذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي تستوردها من الدول المتقدمة في شكل منح غذائية، أو قروض ميسرة. (19)

– الحماية من خلال الاستثناءات الخاصة بالدول النامية .

تتضمن الاتفاقيات المبرمة بين الدول النامية ومنظمة التجارة العالمية العديد من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية دون غيرها من الدول المتقدمة منها : آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة، الحق في استخدام القيود الكمية، الحق في الحماية من المنافسة ضد الإغراق والحماية ضد الدعم غير المشروع.

فآلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة تتضمن جملة من الأحكام الخاصة بأن تفرض الدولة قيودا كمية أو رسوما جمركية على واردات معينة بخلاف ما تعهدت به الدولة جداول تنازلاتها، وهذا اعتمادا على هيئة محايدة تأخذ بعين الاعتبار إثبات حقيقة الضرر الحاصل بالمنتجين المحليين جراء الواردات الأجنبية وتعويضهم.

فالجزائر في حال انضمامها وتأثرها بالواردات الزراعية الأجنبية تستطيع اعتماد هذا الإجراء وتطبيقه، ويكون قطاعها الفلاحي في مأمن وحماية.

أما من خلال استخدام القيود الكمية، فيمكن للجزائر وغيرها من الدول النامية استخدام هذا الإجراء لحماية موازين مدفوعاتها وذلك حسب المادة 12 من اتفاقية المنظمة. وهذا لكون موازين مدفوعات الدول النامية في أغلبها معرضة لحدوث العجز، والأمر نفسه يقال بالنسبة للحماية ضد الإغراق أو ضد الدعم غير المشروع، خاصة هذا الأخير الذي قد تلجأ إليه بعض الدول المتقدمة لدعم اقتصادها مثل ما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في شهر مايو من سنة 2002، إلى تقديم دعم لمنتجي القطن لديها مما أدى بالدول المنتجة للقطن (البنين، بوركينا، مالي برفع دعوى قضائية ضد الولايات المتحدة للمنظمة لمعاقبتها نظرا لخروجها عن اتفاقات المنظمة.

يضاف إلى ذلك أن الاتفاقية تمنح استثناءا خاصا للدول النامية يتمثل في منح فترة أكبر في تنفيذ التزاماتها بتخفيض الحواجز الجمركية لفترة طويلة تمكنها مع التكيف مع الأوضاع الجديدة وتعديل هياكلها الإنتاجية بما يتوافق مع المنافسة، وبالتالي يمكنها دعم منتجاتها التصديرية، وعدم فرض إجراءات لمنع الإغراق في وجه منتجاتها التصديرية إلى الدول المتقدمة، وعدم الالتزام بحدود الرسوم الجمركية على وارداتها من الدول الأخرى خلال فترة أكبر.

المنارة للاستشارات

الخلاصة:

إن متطلبات الشراكة الدولية تستدعي الاستفادة القصوى من جملة الفرص الممنوحة في إطار هذه الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، أو مع دول المنظمة العالمية للتجارة. خاصة في القطاع الفلاحي وما يرتبط به، من أجل تدعيم مكانتها في هذا الوسط الجديد وتشاد)

للخروج من مصاف الدول المستوردة للغذاء، وهي التي تمتلك إمكانات فلاحية كبيرة تجعلها قادرة على تجاوز هذا المشكل. والإستراتيجية الفلاحية الجديدة ممثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مع ما يدعمه مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية الريفية ستكون له اليد الطولى في الرقي بالاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة للتموقع في الشراكة الدولية هذه. خاصة إذا عملت الجزائر خلال مفاوضات انضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة على استغلال الفرص والمزايا الممنوحة للدول النامية الأعضاء من أجل حماية اقتصادها والولوج به إلى غمار المنافسة الدولية، خاصة القطاع الفلاحي، الذي تكبدت الدولة تكاليف عالية من أجل النهوض به حتى يستطيع منافسة القطاعات الفلاحية الأوروبية التي تطورت إلى حد الفلاحة البيولوجية والانتقاء الوراثي للجينات الحيوانية وغيرها من التقنيات الفلاحية الحديثة.

المنارة للاستشارات

الهوامش:

(1): محسن أحمد هلال ومحمد رضوان، قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة 9-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص:03.

(2): متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003، ص : 146.

(3): الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، ، ص: 82.

(4): الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2002، ، ص: 72.

(5): متناوي محمد، مرجع سابق، ص : 148.

(6): متناوي محمد، مرجع سابق، ص : 96.

(7) : Négociation de l'Algérie avec l'OMC. www.Minagri-Algeria

(8): سعيد النجار، أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة9-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، الأمم المتحدة، نيويورك2001، ص:01.

(9): محسن أحمد هلال ومحمد رضوان، مرجع سبق ذكره،ص:03.

(10): عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع، 1999 ، ص:140.

(11): متناوي محمد، مرجع سابق، ص: 133.

(12): سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية:معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الجزائر،2008، ص:88.

(13): نفس المرجع السابق، ص: 134.

(14): متناوي محمد، نفس المرجع السابق، ص: 134.

(15): سعداوي سليم، مرجع سابق، ص:88.

(16): سعداوي سليم، مرجع سابق، ص:90.

(17): صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص : 152.

المنارة للاستشارات

(18) : سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص:04.

(19): عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

المراجع:

- محسن أحمد هلال ومحمد رضوان، قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة 9-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

- متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2002.

- حجير جهاد، المنظمة العالمية للتجارة : الآفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.

- سعيد النجار، أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة9-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، الأمم المتحدة، نيويورك2001.

- سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية:معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الجزائر،2008.

- عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع،1999.

- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001.

- Négociation de l'Algérie avec l'OMC. www.Minagri-Algeria وزارة الفلاحة الجزائرية

المنارة للاستشارات